

وقال ممثل السودان إن اعتماد القرار جاء ثمرة لمجهود كبير اضطلعت به حكومته بالتعاون مع المجتمع الدولي، وخاصة المجلس، انطلاقاً من التزامها بتوفير أسباب السلم والأمن الدوليين. كما توجه بشكر خاص لتجمع حركة عدم الانحياز في المجلس. وأضاف أنه جرى الكثير من الحوارات الثنائية الإيجابية والمفيدة، التي تميزت بدبلوماسية بناءة واحترافية، بين السودان وبين أعضاء المجلس، رغم أنها قد أخرجت اعتماد القرار لبعض الوقت. وأعرب عن اعتقاده أن القرار يشكل دفعة قوية للسودان للمضي قدماً والتعاون في مجالان أوسع، وبخاصة في ميدان القضاء على الإرهاب، لخلق عالم تسوده العدالة والسلام والأمن والاستقرار^(٨).

(٨) المرجع نفسه، الصفحتان ٤ و ٥.

وأعرب ممثلاً الاتحاد الروسي والمملكة المتحدة عن تقديرهما لتصديق السودان على جميع الاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب^(٥). وأشار ممثل المملكة المتحدة إلى أن القرار يبعث بإشارة واضحة على استعداد المجلس للتصرف فور تأكده من امتثال أحد البلدان للطلبات المحددة في قرار من قراراته، كما دعا الدول الأخرى التي تدعم الإرهاب أن تحيط علماً بذلك وأن تحتذي بالمثال الذي ضربه السودان^(٦).

وشدد ممثلاً المملكة المتحدة و أيرلندا كذلك على ضرورة إيجاد تسوية سلمية للحرب الأهلية في السودان، وعلى ضرورة توفر الدعم الدولي لتسويتها، وحثا حكومة السودان على الدخول في مفاوضات على سبيل الاستعجال^(٧).

(٥) المرجع نفسه، الصفحة ٢ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ٤ (المملكة المتحدة).

(٦) المرجع نفسه، الصفحة ٤.

(٧) المرجع نفسه، الصفحة ٤ (المملكة المتحدة، أيرلندا).

١٧ - رسالة مؤرخة ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

الإجراءات الأولية

أفريقيا، وقدم تقرير البعثة التي قامت بزيارة ١١ بلداً من بلدان غرب أفريقيا في الفترة من ٦ إلى ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠١. ودعت البعثة المشتركة بين الوكالات، في تقريرها، إلى إتباع نهج شامل إزاء إيجاد حلول دائمة ومستدامة للاحتياجات والتحديات ذات الأولوية في غرب أفريقيا. وتضمن التقرير عدة توصيات، من بينها إنشاء آلية لإجراء مشاورات منهجية ومنتظمة بين أجهزة منظومة الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرها من المنظمات دون الإقليمية. ولتعزيز قدرات الأمم المتحدة

المقرر المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١
(الجلسة ٤٤٤٠): بيان من الرئيس

في رسالة مؤرخة ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن^(١)، أشار الأمين العام إلى تأييد المجلس، من خلال بيان رئيسه المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠^(٢)، لإيفاد بعثة مشتركة بين الوكالات إلى غرب

(١) S/2001/434.

(٢) S/PRST/2000/41.

ومتكامل في الجهود المبذولة لمنع وإدارة الصراعات العديدة في المنطقة. وفي عرضه للتحديات الرئيسية التي تواجه الأمم المتحدة فيما يتعلق بغرب أفريقيا، ركز على مسائل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والأطفال والصراعات المسلحة، والسلام والعدالة والمصالحة الوطنية، والحالة الإنسانية، وحقوق الإنسان. وفي ضوء هذه التحديات، شدد على ضرورة مواصلة دعم الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا واتحاد نهر مانو، وكذلك مكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا^(٦).

وفي ردود فعل المتكلمين على الإحاطة، أقر غالبيتهم بأن التحديات التي تواجه غرب أفريقيا تنطوي على بعد دول إقليمي، وأيدوا الحاجة لإتباع إستراتيجية كلية متكاملة تشمل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والدول المعنية في غرب أفريقيا والأطراف الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية؛ وأيدوا إنشاء مكتب ممثل الأمين العام لغرب أفريقيا؛ ودعوا إلى ضرورة مواصلة زيادة التنسيق مع الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا ودعمها؛ وأيدوا تنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في بلدان المنطقة. وأعربت بعض الوفود عن أملها في مواصلة النظر في التوصيات الواردة في تقرير البعثة المشتركة بين الوكالات التي لم تُنفذ بعد.

وفيما يتعلق بحالات كل بلد على حدة، رحب كثير من المتكلمين بالتقدم المحرز في اتحاد نهر مانو، وشددوا على أهمية بناء الثقة والتعاون، وشجعوا في ذلك الصدد بلدان اتحاد نهر مانو على عقد مؤتمر قمة في المستقبل القريب. وبالإشارة إلى الحالة في سيراليون، ومع الإقرار بوجود بضعة تحديات أخرى تتصل بالجبهة الثورية المتحدة، فقد أشارت وفود عديدة إلى حدوث تقدم، ورحبت بالانتخابات القادمة، وأكد على ضرورة أن تكون انتخابات ديمقراطية

وتعاونها في المنطقة دون الإقليمية، اقترح التقرير إنشاء مكتب للأمم المتحدة معني بغرب أفريقيا، يرأسه ممثل خاص للأمين العام. وقدم التقرير توصيات أخرى تتصل بالسلام والأمن؛ والحكم وحقوق الإنسان؛ والمساعدة الإنسانية؛ والتنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي^(٣).

وفي الجلسة ٤٤٣٩ المعقودة في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله، دون اعتراض، البند المعنون "رسالة مؤرخة ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام".

وأدى بيانات الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، وكذلك كل أعضاء المجلس، وممثلو بلجيكا (بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي)^(٤) ومصر وغينيا والمغرب ونيجيريا وسيراليون.

وعند افتتاح الجلسة، شدد الرئيس (مالي) على أن المناقشة العلنية تدل على التزام المجلس بالسعي إلى إيجاد حلول دائمة للاحتياجات والمشاكل ذات الأولوية لغرب أفريقيا. وأكد أن التقرير يتضمن تقييما "نافذ البصيرة وشجاعا" عن الحالة، فضلا عن التوصيات العملية وذات الصلة بالموضوع والمجدية^(٥).

وفي الإحاطة التي قدمها الأمين العام المساعد، ذكّر بأن تقرير البعثة المشتركة بين الوكالات قد أوصى بأن تنظر الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في تبني نهج إقليمي شامل

(٣) فيما يتعلق بتقرير البعثة المشتركة بين الوكالات، انظر أيضا المناقشة التي أجريت في جلسة المجلس ٤٣١٩ فيما يتصل بالحالة في سيراليون (القسم ١٥ من هذا الفصل).

(٤) انضم إلى البيان كل من إستونيا، وأيسلندا، وبلغاريا، وبولندا، وتركيا، والجمهورية التشيكية، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، وهنغاريا.

(٥) S/PV.4439، الصفحة ٢.

(٦) المرجع نفسه، الصفحات ٣ إلى ١٠.

وفي الجلسة ٤٤٤٠ المعقودة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، أدلى الرئيس ببيان بالنيابة عن المجلس^(٨)، جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

يرحب بإتياح بتقرير البعثة المشتركة بين الوكالات، ويؤيد تأييدا تاما المبادرات التي تم اتخاذها من أجل تنفيذ توصياته؛

يؤكد أنه يجب أن يظل تعزيز التكامل دون الإقليمي هو الهدف الرئيسي لمنظومة الأمم المتحدة؛ ويؤكد ضرورة تعزيز قدرات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛

يشدد على أهمية اتخاذ تدابير لتنمية التعاون والتنسيق بين الهيئات الحكومية وكيانات منظومة الأمم المتحدة التي تستطيع التأثير في الحالة في غرب أفريقيا؛

يؤكد أيضا ضرورة تعزيز قدرة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على مراقبة التدفق غير المشروع للأسلحة الخفيفة ووضع حد له ومراقبة تكوين الميلشيات ووضع حد له؛

يناشد بقوة المجتمع الدولي تقديم المساعدة المالية اللازمة لبرنامج نزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين وللأنشطة الأخرى المعززة للسلم في سيراليون.

(٨) S/PRST/2001/38.

١٨ - تعزيز التعاون بين منظومة الأمم المتحدة ومنطقة وسط أفريقيا في صون السلم والأمن

الإجراءات الأولية

للجلسة، تبين عدة أمور، منها بطء وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة وسط أفريقيا؛ والصعوبات التي تواجه تطوير هياكل التعاون الإقليمي؛ ومشكلة بناء السلم، بما في ذلك الحاجة لتعبئة موارد كبيرة لعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وفي الجلسة نفسها، استمع المجلس إلى إحاطات من الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، والمدير القطري لمنطقة جنوب - وسط أفريقيا والبحيرات الكبرى بالبنك الدولي، ومديرة مكتب منع الأزمات والإنعاش التابع لبرنامج

مفتوحة أمام الجميع. وفيما يتصل بليريا، أعرب عدد من الوفود عن قلقهم إزاء الحالة الأمنية في البلد، وأكدوا أهمية استمرار مشاركة المجتمع الدولي في البلد، وخاصة بالنظر إلى التطورات في سيراليون.

ووجه ممثل الولايات المتحدة الانتباه إلى مسألة الجزاءات المفروضة على ليريا، وأوضح أنه سرعان ما سينظر المجلس في تجديد تلك الجزاءات أو تشديدها حيث أن الرئيس تايلور يواصل انتهاك الحظر المفروض على توريد الأسلحة وعلى تصدير الماس. كما أضاف أن المجلس يجب أن يوقع جزاءات على الأفراد المسؤولين عن التهديدات المستمرة للسلم وللعملية الانتخابية^(٧).

(٧) المرجع نفسه، الصفحة ٣١.

المقرر المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢
(الجلسة ٤٦٤٠): بيان من الرئيس

في الجلسة ٤٦٣٠ المعقودة في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، أدرج المجلس في جدول أعماله البند المعنون "تعزيز التعاون بين منظومة الأمم المتحدة ومنطقة وسط أفريقيا في مجال صون السلم والأمن"، ورسالة مؤرخة ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل الكاميرون^(١)، يحيل بها وثيقة معلومات أساسية

(١) S/2002/1179.